

رِسَالَةٌ فِي عَقَائِدِ أَهْلِ السُّنَّةِ

تأليف الشيخ العلامة
أبي عبد الله محمد الغماري التونسي
(ت: 1119هـ)

تحقيق
نزار حمادي

دار الإمام أبي عروبة
تونس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ترجمة الشيخ محمد الغماري

قال الشيخ حسين خوجة في ذيل بشار أهل الإيمان: ومنهم العالم الفاضل الشيخ أبو عبد الله محمد الغماري البصير، ابن الإيمان الخطيب الشيخ أبي القاسم الغماري. كان له ولوع بالعربية، مغرم بـ«التوضيح» و«الألفية»، له مشاركة في كثير من العلوم، كان ملازماً للتدريس بجامعة الزيتونة، وعلى الخصوص في علم العربية.

واستفاد منه خلق كثير، وكان شيخ الفتح، ولا يوجد في مدينة تونس من طلاب العلم من لم يكن جثا على ركبتيه بين يديه واستفاد منه إلا قليلا. وقد أوتي على بصره وسط عمره.

وكان في درسه كالأسد، شديد الضبط على الطلبة، لا يسامحهم في الإعراب ولو بما قل، ومن سطوته تجد النبيه منهم يتوقف بين يديه في الأمور الواضحة، ومع ذلك كانت له مداعبات في خلواته.

توفي رحمه الله أواخر شوال سنة تسع عشرة ومئة وألف (1119 هـ)⁽¹⁾.

قلت: ومن تلاميذ الشيخ العلامة محمد الغماري: الشيخ أحمد الصيد⁽²⁾، والشيخ محمد حمودة الرصاع⁽³⁾، والشيخ العلامة محمد زيتونة⁽⁴⁾، والشيخ محمد

(1) راجع ذيل بشار أهل الإيمان بفتوحات آل عثمان (ص 204، 205)

(2) ترجمته في ذيل بشار أهل الإيمان (ص 121)

(3) السابق (ص 220)

(4) السابق (ص 224)

سعادة⁽¹⁾، والشيخ سليمان الجري⁽²⁾، والشيخ أحمد النميس⁽³⁾، والشيخ محمد شلبي⁽⁴⁾، والشيخ يوسف درغوث الحفيد⁽⁵⁾.

وأما مؤلفاته فالذي وقفت عليه:

- شرح المقدمة الأجرومية⁽⁶⁾.

- ورسالة نحوية حاكي مقدمة الإعراب للإمام ابن هشام الأنصاري⁽⁷⁾.

- وهذه الرسالة العقدية التي نقدم لها، وهي رسالة حاكي بها عقيدة أم البراهين للإمام محمد بن يوسف السنوسي، ولذا اعتبرها الناسخ شرحاً عليها، ولكنه ليس بشرح عليها، وإنما هو مصنف على عادة الشيخ الغماري في مسامرة ومحكاة بعض الكتب كما فعل مع المقدمة الأجرومية ومقدمة الإعراب.

ولم أقف إلا على نسخة واحدة لها ضمن مجموع بالمكتبة الوطنية بتونس، وفيما يلي صورة صفحتها الأولى والأخيرة:

(1) السابق (ص 250)

(2) السابق (ص 269)

(3) السابق (ص 270)

(4) السابق (ص 263)

(5) السابق (ص 244)

(6) يوجد منها نسختان بالمكتبة الوطنية الأولى برقم 18724، والثانية قطعة ثانية ضمن مجموع رقم:

1627

(7) يوجد منها نسخة بمكتبة آل النيفر بتونس.

وَصَلَّى الْغُصَّاءُ نَحْبَهُنَّ وَأَمَّا مَا فِي عَدَنِ الْأَعْدَاءِ

شرح الشيخ العالم العلامة سمير بن محمد
الغباري عاده الله التبر اهـ

[illegible]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ.
حَقِيقَةُ الْحَمْدِ: هُوَ الْوَصْفُ بِالْجَمِيلِ الْاِخْتِيَارِيِّ عَلَى قَصْدِ التَّعْظِيمِ، سَوَاءٌ كَانَ
فِي مُقَابَلَةِ نِعْمَةٍ أَمْ لَا.

حَقِيقَةُ الشُّكْرِ: هُوَ الثَّنَاءُ بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ وَسَائِرِ الْأَرْكَانِ بِسَبَبِ مَا أُعْطِيَ إِلَى
الشَّاكِرِ مِنَ النِّعَمِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْحَمْدَ أَخْصُ مُحَلًّا وَأَعَمُّ سَبَبًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَخْصَ مُحَلًّا أَنَّهُ لَا يَكُونُ
إِلَّا بِاللِّسَانِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَعَمُّ سَبَبًا أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى السَّرِّاءِ وَالضَّرَّاءِ.
وَأَمَّا الشُّكْرُ فَإِنَّهُ أَعَمُّ مُحَلًّا وَأَخْصُ سَبَبًا، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَعَمُّ مُحَلًّا أَنَّهُ يَكُونُ
بِاللِّسَانِ وَالْقَلْبِ وَسَائِرِ الْأَرْكَانِ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ أَخْصَ سَبَبًا أَنَّهُ يَكُونُ عَلَى السَّرِّاءِ
فَقَطُّ.

وَصِفَةُ الشُّكْرِ بِاللِّسَانِ أَنْ تُقُولَ: الشُّكْرُ لِلَّهِ.

وَصِفَةُ الشُّكْرِ بِالْقَلْبِ أَنْ تَعْتَقِدَ أَنَّ كُلَّ نِعْمَةٍ أَصَابَتْهُ هِيَ مِنَ اللَّهِ.

وَصِفَةُ الشُّكْرِ بِالْجَوَارِحِ أَنْ تَسْتَعْمَلَ كُلَّ جَارِحَةٍ فِيمَا يُرْضِي اللَّهَ ﷻ.

حَقِيقَةُ اسْمِ الْجَلَالَةِ: هُوَ اسْمٌ لِلذَّاتِ الْوَاجِبَةِ، الْمَعْبُودِ بِحَقِّ، الْمُنَزَّهِ عَنْ جَمِيعِ
النَّقَائِصِ.

حَقِيقَةُ الصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ: زِيَادَةُ تَكْرِمَةٍ وَإِنْعَامٍ⁽¹⁾، وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ: زِيَادَةُ تَأْمِينٍ وَإِعْظَامٍ⁽²⁾.

حَقِيقَةُ الرَّسُولِ: هُوَ إِنْسَانٌ ذَكَرُ أَوْحِيَ إِلَيْهِ بِشَرِّعٍ وَأُمِرَ بِتَبْلِيغِهِ، فَإِنْ لَمْ يُؤْمَرْ بِتَبْلِيغِهِ فَنَبِيٌّ.

حَقِيقَةُ الْحُكْمِ: هُوَ إِثْبَاتُ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ⁽³⁾.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ: شَرْعِيٍّ، وَعَادِيٍّ، وَعَقْلِيٍّ⁽⁴⁾.

(1) الصلاة لفظ مشترك يطلق على الصلاة المعهودة وهي ذات الركوع والسجود، ويطلق على الدعاء لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتَكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] قال البيضاوي: «واعطف عليهم بالدعاء والاستغفار لهم» (أنوار التنزيل ج 1/ ص 420)، ويطلق على الدين لقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَسْعَىٰ بَكْرُوكَ أَصْلُكَ أَنْ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا﴾ [هود: ٨٧] أي: دينك يأمرُك. ويطلق ويراد بها الرحمة وزيادة الإكرام والإنعام، وهي التي قصد الشيخ بقوله: «هي زيادة تَكْرِمَةٍ وَإِنْعَامٍ». والحاصل أنا إذا قلنا: «اللهم صل على محمد» فمعناه: اللهم عظمه في الدنيا بإعلاء ذكره، وإظهار دعوته، وإبقاء شريعته، وفي الآخرة بتشفيعه في أمته، وتضعيف أجره ومثوبته.

(2) السلام أيضا لفظ مشترك، فيراد به السلامة من الآفات، ويراد به الاستسلام والانقياد، وهو أيضا اسم من أسماء الله تعالى، ويراد به الأمان والتعظيم، ويراد به زيادة الأمان والتعظيم، وهو مراد الشيخ هنا لأن أصل الأمان والتعظيم حاصل له ﷺ بسلام الله له، ولذا قال: «زيادة أمان وطيب تحية وإعظام».

(3) الحكم، لغة: هو القضاء، ومنه قولهم: حُكْمُ الْحَاكِمِ، أي قضاؤه. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَحْكُم بَيْنَهُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: اقض بينهم. وأما اصطلاحا، فيقال: هو إثبات أمرٍ لأمرٍ أو نهي عن شيء. ويقال: هو عبارة عن نسبة أمرٍ إلى أمرٍ إيجاباً أو سلباً.

(4) ودليل حصرها في ثلاثة أن يقال: ذلك الارتباط الواقع بين المدلولين إما أن يمتنع تبدله أو لا يمتنع، والأول هو الارتباط العقلي، والثاني - الذي لا يمتنع تبدله - إما أن يحتاج إلى وضع واضع أو لا، فإن لم يحتج فهو الارتباط العادي كالإحراق عند مس النار وكالشبع عقب الأكل، وقد أمّنت العقول تبدل هذا

- فَالشَّرْعِيُّ كَقَوْلِنَا: الصَّلَاةُ وَاجِبَةٌ.

- وَالْعَادِيُّ كَقَوْلِنَا: النَّارُ مُحَرَّقَةٌ.

- وَالْعَقْلِيُّ⁽¹⁾ كَقَوْلِنَا: الْوَاحِدُ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ.

حَقِيقَةُ الْعَقْلِ⁽²⁾: هُوَ نُورٌ يَقْدِفُهُ اللَّهُ فِي قَلْبٍ مَنْ يَشَاءُ لِيُمَيِّزَ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ.

حَقِيقَةُ الْوَاجِبِ الْعَقْلِيِّ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ عَدَمُهُ.

وَيَنْقَسِمُ إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيٍّ، وَنَظَرِيٍّ.

- مِثَالُ الْوَاجِبِ الضَّرُورِيِّ: الْوَاحِدُ نِصْفُ الْاِثْنَيْنِ.

- وَمِثَالُ الْوَاجِبِ النَّظَرِيِّ: الْقَدَمُ لِمَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ.

الارتباط، إلا في مواضع خاصة كوقت بعثة الأنبياء واقتراب الساعة وعند الموت وفي المعاد، أو في أشخاص خاصة كالجن والساحر، وإن احتاج إلى وضع واضح فإن اشترطت عصمته فهو الارتباط الشرعي، وإلا فهو إمّا واضح لغة فلغوي، أو غيره فعرفي.

- (1) الكلام على الحكم العقلي من المقدمات الضرورية في علم التوحيد؛ لأن المقصود من هذا العلم إثبات ما يجب والتنزيه عما يستحيل ومعرفة ما يجوز في حق الله ﷻ وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام.
- (2) عرف إمام الحرمين أبو المعالي الجويني العقل بأنه علوم ضرورية بجواز الجائزات ووجوب الواجبات واستحالة المستحيلات، كالعلم باستحالة اجتماع الضدين، والعلم بأن المعلوم لا يخلو عن النفي أو الإثبات، والعلم بأن الموجود لا يخلو عن الحدوث أو القدم. (الإرشاد ص 16) ومعلوم أن كل عاقل لا يخلو عن هذه العلوم، فكل عاقل يدرك أن الشيء إما لا يمكن عدمه ويقال له الواجب، أو لا يمكن وجوده ويقال فيه المستحيل، وإما يمكن فيه الوجود والعدم ويقال له الجائز، ولا شك أن كل عاقل يستشعر هذا التقسيم، وأما الجهل بتسمية هذه الأقسام بالواجب والمستحيل والجائز فلا يكون به المرء غير عاقل لأنه مجرد اصطلاح من علماء أصول الدين

حَقِيقَةُ الْمُسْتَحِيلِ الْعَقْلِيّ: مَا لَا يُتَصَوَّرُ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيّ، وَنَظَرِيّ.

- مِثَالُ الْمُسْتَحِيلِ الضَّرُورِيّ: الْوَاحِدُ نِصْفُ الْأَرْبَعَةِ.

- وَمِثَالُ الْمُسْتَحِيلِ النَّظَرِيّ: كَأَسْتِحَالَةِ الشَّرِيكِ لِلَّهِ تَعَالَى.

حَقِيقَةُ الْجَائِزِ الْعَقْلِيّ: مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ.

وَيَنْقَسِمُ أَيْضًا إِلَى قِسْمَيْنِ: ضَرُورِيّ، وَنَظَرِيّ.

- مِثَالُ الْجَائِزِ الضَّرُورِيّ: كَوْنُ الْحَرِيرِ أَبْيَضَ أَوْ أَسْوَدَ.

- وَمِثَالُ الْجَائِزِ النَّظَرِيّ: تَعْذِيبُ الْمُطِيعِ، وَتَنْعِيمُ الْعَاصِي.

حَقِيقَةُ الْمُكَلَّفِ: هُوَ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ. وَأَمَّا الْمُكَلَّفُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

حَقِيقَةُ التَّكْلِيفِ: هُوَ إِلْزَامُ الْعَبْدِ مَا فِي فِعْلِهِ مَشَقَّةٌ.

حَقِيقَةُ الْمَعْرِفَةِ: هِيَ الْجَزْمُ الْمُطَابِقُ فِي عَقَائِدِ الْإِيمَانِ عَنْ دَلِيلٍ.

حَقِيقَةُ التَّقْلِيدِ: هُوَ الْجَزْمُ الْمُطَابِقُ فِي عَقَائِدِ الْإِيمَانِ عَنْ غَيْرِ دَلِيلٍ.

الْصِفَةُ الْأُولَى الْوَاجِبَةُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: الْوُجُودُ

وَحَقِيقَتُهُ: هُوَ الَّذِي لَا تُعْقَلُ الذَّاتُ إِلَّا بِهِ.

وَوُجُودُهُ تَعَالَى وَاجِبٌ، وَمَعْنَى قَوْلِنَا: «وَاجِبٌ» أَنَّهُ لَمْ يَسْبِقْهُ عَدَمٌ، وَلَا يَلْحَقْهُ

عَدَمٌ.

وَوُجُودُهُ تَعَالَى ذَاتِيٌّ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ ذَاتِيًّا أَنَّهُ لَا سَبَبَ لَوُجُودِهِ.

الصفة الثانية: القَدَمُ

وَمَعْنَى الْقَدَمِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: سَلْبُ الْعَدَمِ السَّابِقِ عَلَى الْوُجُودِ.

الصفة الثالثة: الْبَقَاءُ.

وَمَعْنَى الْبَقَاءِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: سَلْبُ الْعَدَمِ الَّلَّاحِقِ لِلْوُجُودِ.

الصفة الرابعة: مُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ.

وَمَعْنَى مُخَالَفَتِهِ لِلْحَوَادِثِ: سَلْبُ الْجَرَمِيَّةِ وَالْعَرَضِيَّةِ وَلَوَازِمِهِمَا^(١)، فَلَيْسَ بِجَرِيمٍ، وَلَا عَرَضٍ، وَلَيْسَ لَهُ مَكَانٌ، وَلَيْسَ لَهُ زَمَانٌ، وَلَيْسَ لَهُ جِهَةٌ، وَلَيْسَ لَهُ جَارِحَةٌ، وَلَا تَتَصِفُ ذَاتُهُ بِصِفَةٍ حَادِثَةٍ كَالْقِيَامِ وَالْقُعُودِ وَالْجُلُوسِ، وَلَا الْبُكَاءِ وَالضَّحْكِ وَالنَّوْمِ، وَلَا يُوصَفُ بِالصَّغَرِ وَلَا بِالْكِبَرِ، وَلَا يَتَصَوَّرُ فِي الذَّهْنِ، وَلَا يَتَكَيَّفُ فِي الْعَقْلِ، فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ.

(١) لوازم الجريمة التي ينتزعه الله عنها هي: المقادير، والأزمنة، والأمكنة، والتحيّز، وقبول الأعراض. ولوازم العرضية التي يتعالى الله عنها هي: الافتقار إلى المحل، وعدم البقاء أكثر من زمنين. فيجب في حقه سبحانه بالبرهان العقلي والدليل النقلي سلب خواص الجريمة والعرضية، أي سلب كونه مقداراً أو عرضاً أو مفتقراً إلى المحل إلى غير ذلك؛ قال ابن التلمساني: مذهب «أهل الحق» أنّ الباري سبحانه لا يُشَبِّهُ شيئاً من المخلوقات، أي لا يشارك شيئاً منها في أخص صفاته، ولا يشبهه شيء منها، أي: لا يشاركه في ماهيته أو في أخص وصفه؛ «لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» ﴿١١﴾ [الشورى: ١١]. وإذا سُئِلَ المرء عما يستحيل في وصف ربه، فالقول الجملي فيه أنّ كل ما يؤدي إلى إمكانه أو حدوثه أو قصوره في صفاته فالرب تعالى مُنَزَّه عنه. (شرح معالم أصول الدين، ص 203)

الصِّفَةُ الْخَامِسَةُ الْوَاجِبَةُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى: قِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ، أَيْ: بِذَاتِهِ.

وَمَعْنَى قِيَامِهِ تَعَالَى بِنَفْسِهِ: سَلْبُ الْاِفْتِقَارِ إِلَى الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ. وَالْمُرَادُ بِالْمَحَلِّ الذَّاتُ، وَالْمُرَادُ بِالْمُخَصَّصِ الْفَاعِلُ^(١).

فَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذَاتٍ أُخْرَى يَقُومُ بِهَا كَمَا تَقُومُ الصِّفَةُ بِالْمَوْصُوفِ، وَلَا يَفْتَقِرُ إِلَى مُخَصَّصٍ يُخَصِّصُهُ بِشَيْءٍ دُونَ شَيْءٍ، فَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى ذَاتٌ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ، غَنِيٌّ عَنِ الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ.

الصِّفَةُ السَّادِسَةُ: الْوَحْدَانِيَّةُ.

فَاللَّهُ تَعَالَى وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ، وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ، وَوَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ^(٢).

(١) دليل استغنائه تعالى عن المخصَّص - أي الفاعل - هو ما تقدم من وجوب قدمه تعالى ووجوب بقائه، فإنَّ الاحتياج إلى المخصَّص يستلزم الحدوث؛ لأنَّ أثر المخصَّص لا يكون إلا حادثاً لأنَّ القديم حاصل الوجود وواجبه، وتحصيلُ الحاصل محال، فالحدوث على ذات الله ﷻ وعلى صفاته مستحيل لوجوب القدم والبقاء للذات العلية وصفاتها، فيكون احتياجه تعالى إلى الفاعل المخصَّص مستحيل.

(٢) هذه الجملة تتضمن نفي الكموم الخمسة عن الله سبحانه وتعالى، وحاصله أن ذاته العلية سبحانه منزّهة عن الكم المتصل، أي منزّهة عن كونها مركبة من أجزاء، ومنزهة أيضاً عن الكم المنفصل، أي عن التعدد بحيث يكون هناك إله ثان أو أكثر؛ ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَ اللَّهِ لَفَسَدَتَا فَسُبْحَنَ اللَّهُ رَبِّ الْعَرْشِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾ (٢١) ﴿[الأنبياء: ٢٢]﴾، وصفاته السَّنية جل وعلا منزّهة أيضاً عن الكمين المذكورين، فليس له تعالى صفات من جنس واحد كقدرتين وإرادتين وعلمين، وهذا هو الكم المتصل في الصفات، وأما المنفصل في الصفات فليس لغيره تعالى صفة تشبه صفته، كأن يكون لغيره قدرة يوجد بها ويعدم كقدرة الله تعالى. وأما أفعاله سبحانه فقد تنزهت عن الكم المنفصل، فليس لغيره تعالى فعل من الأفعال على وجه الإيجاد من العدم المقتضي للعلم المحيط والإرادة المخصصة

وَمَعْنَى كَوْنِهِ وَاحِدًا فِي ذَاتِهِ أَنَّ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةَ لَا تَرْكِبُ فِيهَا وَلَا مِثْلَ لَهَا.

وَمَعْنَى كَوْنِهِ وَاحِدًا فِي أَفْعَالِهِ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ سِوَاهُ.

وَمِنْ هُنَا تَعْلَمُ أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لِلنَّارِ فِي الْإِحْرَاقِ، وَلَا فِي الطَّبْخِ، وَلَا فِي التَّسْخِينِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلطَّعَامِ فِي الشَّبَعِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلْمَاءِ فِي الرِّيِّ وَلَا فِي الْإِنْبَاتِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلْسَّكِينِ فِي الْقَتْلِ وَلَا فِي الْجَرْحِ وَلَا فِي الْقَطْعِ، وَلَا تَأْثِيرَ لِلثَّوْبِ فِي السَّرِّ وَلَا فِي التَّدْفِي.

فَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا تَأْثِيرَ لَهَا بِذَاتِهَا، وَلَا بِقُوَّةٍ جُعِلَتْ فِيهَا، وَإِنَّمَا هِيَ أُمُورٌ عَادِيَّةٌ يَخْلُقُ اللَّهُ عِنْدَهَا لَا بِهَا، وَالْمُؤَثَّرُ فِي الْحَقِيقَةِ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

فَهَذِهِ الْأَوْصَافُ السِّتَةُ الْأُولَى، مِنْهَا نَفْسِيَّةٌ وَهِيَ الْوُجُودُ، وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ النَّفْسِيَّةِ: هِيَ الْحَالُ الْوَاجِبُ لِلذَّاتِ مَا دَامَتِ الذَّاتُ، غَيْرُ مُعَلَّلَةٍ بِعِلَّةٍ.

وَالْحَمْسَةُ الَّتِي بَعْدَهَا تُسَمَّى سَلْبِيَّةً، وَمَعْنَى كَوْنِهَا سَلْبِيَّةً أَنَّهَا تَنْفِي عَنْ مَوْلَانَا - جَلَّ وَعَزَّ - أَمْرًا لَا يَلِيقُ بِهِ، فَالْقَدَمُ يَنْفِي الْحُدُوثَ، وَالْبَقَاءُ يَنْفِي الْفَنَاءَ، وَالْمُخَالَفَةُ لِلْحَوَادِثِ تَنْفِي عَنْهُ الْمُمَاثَلَةَ لِلْحَوَادِثِ، وَالْقِيَامُ بِالنَّفْسِ يَنْفِي عَنْهُ الْإِفْتِقَارَ إِلَى الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ، وَالْوَحْدَانِيَّةُ تَنْفِي عَنْهُ الشَّرِيكَ فِي الذَّاتِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ.

والحياة المطلقة، فتعالى الله عن أن يكون له شريك في ذلك كله، فكونه جل وعلا واحداً ينفي هذه الكموم الخمسة.

وَحَقِيقَةُ صِفَاتِ الْمَعَانِي: كُلُّ صِفَةٍ مَوْجُودَةٍ فِي نَفْسِهَا قَائِمَةٌ بِمَوْصُوفٍ،
تُوجِبُ لَهُ حُكْمًا، سَوَاءٌ كَانَتْ حَادِثَةً كَبَيَاضِ الْجَرِّمِ وَسَوَادِهِ، أَمْ قَدِيمَةً كَعِلْمِ اللَّهِ
وَقُدْرَتِهِ.

وَصِفَاتُ الْمَعَانِي سَبْعَةٌ:

— أَوَّلُهَا: الْقُدْرَةُ، فَتَجِبُ لِلَّهِ الْقُدْرَةُ، وَحَقِيقَةُ الْقُدْرَةِ: صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا إِيجَادُ
الْمُمْكِنِ وَإِعْدَامُهُ عَلَى وَفْقِ الْإِرَادَةِ⁽¹⁾.

وَقُدْرَتُهُ تَعَالَى وَاحِدَةٌ قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ، يُوجَدُ بِهَا جَمِيعُ الْمُمْكِنَاتِ أَوْ يُعْدَمُهَا عَلَى
وَفْقِ إِرَادَتِهِ تَعَالَى.

(1) قدرة الله تعالى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته العلية سبحانه، يتأتى بها إيجاد كل ممكن وإعدامه
على وفق الإرادة، وهذا الإيجاد - الذي هو التأثير - إنها هو حقيقة للذات العلية، فالله تعالى
يوجد بقدرته ما خصصه بإرادته، بمعنى أنه إذا أراد إيجاد شيء بإخراجه من العدم إلى الوجود
أوجده بقدرته. والقدرة من الصفات المتعلقة، والتعلق عند علماء هذا الفن هو طلب الصفة -
أي اقتضاؤها واستلزامها - أمراً زائداً على القيام بالذات، كطلب القدرة مقدوراً، وطلب
الإرادة مراداً، وللقدرة تعلقان: صُلُوحِي قديم وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد والإعدام فيها
لا يزال، وتنجز في حادث وهو الإيجاد والإعدام بها بالفعل فيما لا يزال. ويستحيل أن يكون
تعلق القدرة تنجزياً قديماً لاستحالة وجود الحادث في الأزل للتنافي الواضح بين الحادث
والأزلية. ولا يلزم من عدم تعلق القدرة بإيجاد الحادث أزلاً نسبة العجز إلى الله تعالى عن ذلك
علواً كبيراً، فإن وجود الحادث أزلاً من قبيل المستحيلات، وقدرته تعالى لا تتعلق بالمستحيلات
لأنها لا تقبل الوجود أصلاً، كما لا تتعلق بالواجبات لأنها لا تقبل العدم أصلاً، وإنما تتعلق
بالممكنات التي تقبل الوجود والعدم فيما لا يزال.

— ثَالِثُهَا: الْإِرَادَةُ، فَجَبُّ لِلَّهِ الْإِرَادَةُ، وَحَقِيقَتُهَا: صِفَةٌ يَتَأَتَّى بِهَا تَخْصِصُ الْمُمَكِّنِ بَعْضِ مَا يَجُوزُ عَلَيْهِ، عَلَى وَفْقِ مَا سَبَقَ فِي عِلْمِهِ تَعَالَى ^(١).
وَأَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَكُونُ فِي مُلْكِهِ تَعَالَى إِلَّا مَا يُرِيدُ، خَيْرًا كَانَ أَوْ شَرًّا، طَاعَةً كَانَتْ أَوْ مَعْصِيَةً، إِيْمَانًا كَانَ أَوْ كُفْرًا.
— ثَالِثُهَا: الْعِلْمُ، وَحَقِيقَتُهُ: صِفَةٌ لَهَا تَعَلُّقٌ بِالشَّيْءِ عَلَى مَا هُوَ عَلَيْهِ عَلَى وَجْهِ الْإِحَاطَةِ بِهِ، دُونَ سَبْقِ خَفَاءٍ ^(٢).

- (١) الإرادة عند أهل السنة الأشاعرة ترادف المشيئة، ودليلها من القرآن قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص: ٦٨]، وقوله: ﴿فَقَالُوا لِمَا يُرِيدُ﴾ [هود: ١٠٧]. وهي في حقه تعالى صفة وجودية قديمة قائمة بذاته العلية، يخصص بها ويرجح الممكن ببعض ما يجوز عليه على وفق علمه تبارك وتعالى، والذي يجوز على الممكن ستة أمور إجمالاً: الوجود ويقابله العدم، والصفة المخصوصة كاليابض ويقابلها سائر الصفات، والزمان المخصوص كزمن طلوع الشمس ويقابله سائر الأزمنة، والمكان المخصوص ويقابله سائر الأماكن الأخرى، والجهة المخصوصة كجهة المشرق ويقابلها سائر الجهات، والمقدار المخصوص كالطول ويقابله سائر المقادير كالقصر، وتسمى هذه الأمور بالممكنات المتقابلات أي المتنافرات أو المتنافيات.
- (٢) عِلْمُ اللَّهِ تعالى هو صفة وجودية قديمة قائمة بذاته تعالى متعلقة بجميع الأمور الجائزة والواجبة والمستحيلة تعلق انكشاف واتضاح من غير سبق خفاء، فيعلم سبحانه وتعالى تلك الأمور أزلاً وأبداً على ما هي عليه، فالواجب كذاته العلية وصفاته السنية، والمستحيل أضداد تلك الصفات، والجائز كخلقه للكائنات، فيعلم تعالى جميع ذلك تفصيلاً علم اتضاح وانكشاف؛ ﴿لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ وَلَا أَصْغَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَا أَكْبَرُ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [سبأ: ٣].

وَعِلْمُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ بَاقٍ، يَنْكَشِفُ بِهِ كُلُّ مَعْلُومٍ، وَاجِبًا كَانَ أَوْ مُسْتَحِيلًا
أَوْ جَائِزًا، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةَ، وَيَعْلَمُ جَمِيعَ صِفَاتِهِ السَّنِيَّةِ عَلَى مَا هِيَ عَلَيْهِ،
وَيَعْلَمُ ذَوَاتَنَا وَصِفَاتِنَا وَحَرَكَاتِنَا وَسَكَنَاتِنَا وَسِرْرَنَا وَجَهْرَنَا عَلَى سَبِيلِ التَّفْصِيلِ،
وَعِلْمُ كُلِّ شَيْءٍ قَبْلَ وُجُودِهِ، وَيَعْلَمُ الْمُسْتَحِيلَ، وَيَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَقَعُ، وَيَعْلَمُ الْفَسَادَ
الَّذِي يَنْشَأُ عَنْهُ عَلَى تَقْدِيرٍ وَقُوعِهِ.

— رَابِعُهَا: الْحَيَاةُ، وَحَقِيقَتُهَا: صِفَةٌ تُصَحِّحُ لِمَنْ قَامَتْ بِهِ أَنْ يَتَّصِفَ
بِالْإِذْرَاكِ.

وَحَيَاتُهُ تَعَالَى قَدِيمَةٌ بَاقِيَةٌ لَا تَتَعَلَّقُ بِشَيْءٍ، أَيْ: لَا تَطْلُبُ أَمْرًا زَائِدًا عَلَى الْقِيَامِ
بِمَحَلِّهَا.

— خَامِسُهَا: السَّمْعُ.

— وَسَادِسُهَا: الْبَصَرُ

وَهُمَا صِفَتَانِ أَزَلِيَّتَانِ قَائِمَتَانِ بِذَاتِهِ تَعَالَى، يَنْكَشِفُ بِهِمَا كُلُّ مَوْجُودٍ، ذَاتًا كَانَ أَوْ
صِفَةً، قَدِيمًا كَانَ أَوْ حَادِثًا⁽¹⁾.

(1) البصر والسمع صفتان وجوديتان قديمتان قائمتان بذاته العلية سبحانه، يتعلقان بكل موجود
تعلقا انكشافيا من غير سبق خفاء، والانكشاف بكل منها غير الانكشاف بالأخرى، وغير
الانكشاف بالعلم، ويفوض علم الفرق بين الانكشافات الثلاث إلى علم الله تعالى. وبصر الله
تعالى وسمعه يتعلقان أزلا بكل موجود، سواء كان قديماً كذاته العلية وصفاته السنية، أو حادثاً
كذواتنا وصفاتنا، ولا يلزم من حدوث المتعلق حدوث صفتي البصر والسمع لله ﷻ كما لا
يلزم من حدوث متعلق صفة العلم حدوث صفة العلم لله تبارك وتعالى، فسبحان من تنزهت
ذاته وصفاته عن الحدوث والإمكان وشوائب النقصان.

وَسَمِعُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ بَاقٍ، يَسْمَعُ بِهِ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، وَلَا يُشْغَلُهُ سَمْعُ
مَوْجُودٍ عَنْ سَمْعِ مَوْجُودٍ، لَيْسَ كَسَمْعِنَا.

وَبَصَرُهُ تَعَالَى وَاحِدٌ قَدِيمٌ بَاقٍ، لَيْسَ كَبَصَرِنَا، يَرَى بِهِ الْقَرِيبَ وَالْبَعِيدَ، وَلَا
تُشْغَلُهُ رُؤْيَاهُ مَوْجُودٍ عَنْ رُؤْيَاهُ مَوْجُودٍ.
وَلَا يَعْلَمُ حَقِيقَتَهُمَا إِلَّا اللَّهُ، وَكَذَلِكَ جَمِيعُ صِفَاتِهِ.

— مَابَعْلَهَا: الْكَلَامُ^(١)، وَحَقِيقَةُ كَلَامِهِ تَعَالَى: هُوَ السَّمْعُ الْقَائِمُ بِالذَّاتِ،
الْمُنْتَزِعُ عَنِ الْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ وَالسُّكُوتِ وَسَائِرِ التَّغْيِيرَاتِ.

فَهُوَ تَعَالَى مُتَكَلِّمٌ عَلَى الدَّوَامِ، بِكَلَامٍ لَيْسَ بِحَرْفٍ وَلَا بِصَوْتٍ، يَدُلُّ عَلَى
الْوَاجِبِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنَا اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا﴾ [طه: ١٤]، وَيَدُلُّ عَلَى الْمُسْتَحِيلِ
نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى حِكَايَةً عَنِ الْكُفَّارِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ ثَلَاثٌ ثَلَاثُونَ﴾ [المائدة: ٧٣]، وَيَدُلُّ عَلَى
الْجَائِزِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ﴾ [الفصص: ٦٨].

(١) وَدَلِيلُ الْكَلَامِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [يس: ٨٢]
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤] وَكَلَامُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى كَجَمِيعِ
صِفَاتِ ذَاتِهِ قَدِيمٌ بَاقٍ، فَالْمُرَادُ بِكَلَامِ اللَّهِ لِمُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِظْهَارُ مَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُ الْقَدِيمُ
الْبَاقِي، وَهَذَا مَعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ؛ وَإِلَيْهِ يَشِيرُ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ عُرْفَةَ التُّونِسِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بِقَوْلِهِ فِي تَفْسِيرِ
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَمَّا جَاءَ مُوسَى لِمِيقَاتِنَا وَكَلَّمَهُ رَبُّهُ﴾ [الأعراف: ١٤٣]: «أَزَالَ الْحِجَابَ الْمَانِعَةَ لَهُ مِنْ
سَمَاعِ الْكَلَامِ الْقَدِيمِ الْأَزَلِيِّ فَسَمِعَهُ، أَوْ خَلَقَ لَهُ سَمْعًا وَإِدْرَاكًَا أَدْرَكَ بِهِ الْكَلَامَ الْقَدِيمَ الْأَزَلِيَّ». (تَقْيِيدُ
الْأَبِيِّ، ص ١٠٧، تَحْقِيقُ د. حَوَالَةَ) وَقَالَ أَيْضًا فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ قَالَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [٨٢]
[آلِ عِمْرَانَ: ٥٩]: «الْكَلَامُ قَدِيمٌ، وَسَمَاعُهُ حَادِثٌ، أَعْنِي إِظْهَارُهُ لِلْمَلَائِكَةِ وَغَيْرِهِمْ». (تَقْيِيدُ الْأَبِيِّ،
ص ٦٦، تَحْقِيقُ د. الْعُلُوشِ)

ثُمَّ يَجِبُ لَهُ تَعَالَى سَبْعُ صِفَاتٍ تُسَمَّى صِفَاتٍ مَعْنَوِيَّةً، وَهِيَ مُلَازِمَةٌ لِصِفَاتِ
 الْمَعَانِي، وَهِيَ كَوْنُهُ تَعَالَى قَادِرًا وَمُرِيدًا وَعَالِمًا وَحَيًّا وَسَمِيعًا وَبَصِيرًا وَمُتَكَلِّمًا،
 فَصِفَاتُ الْمَعَانِي مُلْزُومَةٌ لَهَا، وَوُجُودُ الْمَلْزُومِ بِدُونِ لَازِمِهِ مُحَالٌ.
 وَحَقِيقَةُ الصِّفَةِ الْمَعْنَوِيَّةِ: هِيَ الْحَالُ الْوَاجِبَةُ لِلذَّاتِ مَا دَامَتِ الذَّاتُ، مُعَلَّلَةٌ
 بِعِلَّةٍ.

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِ فَعِشْرُونَ صِفَةً، وَهِيَ أَضْدَادُ الْعِشْرِينَ الْأُولَى، فَضِدُّ
 الْوُجُودِ الْعَدَمُ، وَضِدُّ الْقِدَمِ الْخُدُوثُ، وَضِدُّ الْبَقَاءِ الْفَنَاءُ، وَضِدُّ الْمُخَالَفَةِ
 لِلْحَوَادِثِ الْمِمَّاثِلَةُ لِلْحَوَادِثِ، وَضِدُّ الْقِيَامِ بِالنَّفْسِ الْإِفْتِقَارُ إِلَى السَّحْلِ
 وَالْمُخَصَّصِ، وَضِدُّ الْوَحْدَانِيَّةِ الشَّرِيكُ، وَضِدُّ الْقُدْرَةِ الْعَجْزُ، وَضِدُّ الْإِرَادَةِ
 الْكَرَاهَةُ أَيْ عَدَمُ الْإِرَادَةِ، وَضِدُّ الْعِلْمِ الْجَهْلُ وَمَا فِي مَعْنَاهُ وَهُوَ الظَّنُّ وَالشَّكُّ
 وَالْوَهْمُ وَالنَّوْمُ وَالنَّسْيَانُ، وَضِدُّ الْحَيَاةِ الْمَوْتُ، وَضِدُّ السَّمْعِ الصَّمَمُ، وَضِدُّ
 الْبَصَرِ الْعَمَى، وَضِدُّ الْكَلَامِ الْبَكَمُ.

وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ كَلَامُهُ بِالْحُرُوفِ وَالْأَصْوَاتِ.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ تَعَالَى أَنْ يَفْعَلَ فِعْلًا أَوْ يَحْكُمَ حُكْمًا لِعَرَضٍ.

وَحَقِيقَةُ الْعَرَضِ: هُوَ الْبَاعِثُ عَلَى فِعْلِ الشَّيْءِ، فَاللَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ بِالِاخْتِيَارِ، لَهُ
 الْفِعْلُ وَلَهُ التَّرْكُ، فَكُلُّ نِعْمَةٍ مِنْهُ فَضْلٌ، وَكُلُّ نِقْمَةٍ مِنْهُ عَذْلٌ؛ ﴿لَا يُسْتَلْ عَمَّا يَفْعَلُ
 وَهُمْ يُسْأَلُونَ﴾ ﴿٢٣﴾ [الأنبياء: ٢٣].

وَأَمَّا الْجَائِزُ فِي حَقِّهِ تَعَالَى فَفِعْلُ كُلِّ مُمَكِّنٍ أَوْ تَرْكُهُ.

وَحَقِيقَةُ الْمُمَكِّنِ: مَا يَصِحُّ فِي الْعَقْلِ وَجُودُهُ وَعَدَمُهُ.

وَمَعْنَى هَذَا الْكَلَامِ أَنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمَكِّنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ وَلَا يَسْتَحِيلُ.

فَمِنَ الْجَائِزَاتِ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِيجَادُنَا، وَمِنْهَا هِدَايَتُنَا لِلْإِيمَانِ، وَمِنْهَا تَوْفِيقُنَا لِلطَّاعَةِ، وَمِنْهَا قَبُولُ الطَّاعَةِ مِنَّا، وَمِنْهَا الثَّوَابُ عَلَى الطَّاعَةِ، وَمِنْهَا الْعِقَابُ عَلَى الْمَعْصِيَةِ، وَمِنْهَا بَعْثُ الرُّسُلِ، وَمِنْهَا مُرَاعَاةُ الصَّلَاحِ وَالْأَصْلَحِ.

وَمِنْهَا رُؤْيَةُ الْبَارِي فِي الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُ الْمُؤْمِنُ عَلَى مَا يَلِيْقُ بِهِ، مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ وَلَا جَارِحَةٍ وَلَا اتِّصَالٍ أَشْعَةٍ وَلَا مُقَابَلَةٍ، ذَلَّ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ، فَمَنْ أَنْكَرَهَا حَرَمَهُ اللَّهُ مِنْهَا، جَعَلَنَا اللَّهُ مِنْ أَهْلِهَا بِجَاهِ سَيِّدِنَا وَمَوْلَانَا مُحَمَّدٍ ﷺ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الدَّلِيلِ عَلَى وَجُودِهِ تَعَالَى، وَعَلَى أَنَّ وَجُودَهُ وَاجِبٌ، وَعَلَى حُدُوثِ الْعَالَمِ، وَعَلَى أَنَّ الْعَالَمَ مُفْتَقِرٌ إِلَى مُوجِدٍ أَوْجَدَهُ.

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وَجُودِ اللَّهِ تَعَالَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى وَجُودِهِ تَعَالَى: حُدُوثُ الْعَالَمِ، وَافْتِقَارُهُ إِلَى مُخْدِتٍ أَحَدَثَهُ.

وَحَقِيقَةُ الْحُدُوثِ هُوَ الْوُجُودُ بَعْدَ الْعَدَمِ.

وَحَقِيقَةُ الْعَالَمِ: هُوَ كُلُّ مَا سِوَى اللَّهِ تَعَالَى.

فَإِنْ قِيلَ لَكَ: مِنْ أَيِّ شَيْءٍ الْعَالَمُ مُرَكَّبٌ؟

فَقُلْ لَهُ: الْعَالَمُ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْرَامٍ وَأَعْرَاضٍ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ؟ مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْجِرْمِ وَالْعَرَضِ؟
فَقُلْ لَهُ: الْجِرْمُ: هُوَ الَّذِي يَأْخُذُ قَدْرَ ذَاتِهِ مِنَ الْفَرَاغِ. وَالْعَرَضُ: هُوَ مَا قَامَ
بِالْجِرْمِ.

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى حُدُوثِ الْعَرَضِ؟
فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى حُدُوثِهِ: مُشَاهَدَةُ تَغْيِيرِهِ مِنْ عَدَمٍ إِلَى وُجُودٍ وَمِنْ وُجُودٍ إِلَى
عَدَمٍ.

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: وَمَاذَا يُلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الْعَرَضِ؟
فَقُلْ لَهُ: يُلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الْعَرَضِ حُدُوثُ الْجِرْمِ قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْعَرَضَ مُلَازِمٌ
لِلْجِرْمِ، وَمُلَازِمُ الْحَادِثِ حَادِثٌ.

وَإِنْ قِيلَ لَكَ: وَمَاذَا يُلْزَمُ مِنْ حُدُوثِ الْجِرْمِ وَالْعَرَضِ؟
فَقُلْ لَهُ: يُلْزَمُ مِنْ حُدُوثِهِمَا حُدُوثُ الْعَالَمِ بِالضَّرُورَةِ لِأَنَّ الْعَالَمَ مُرَكَّبٌ مِنْهُمَا⁽¹⁾.

(1) هذا البرهان العقلي على حدوث العالم قد أرشد إليه القرآن العظيم إجمالاً في آيات لا تحصى كثيرة، قد فصله أئمة أهل السنة والجماعة، ومنهم الإمام الطبري حيث قال: «لا شيء في العالم مشاهد إلا جسم أو قائم بجسم، وأنه لا جسم إلا مفترق أو مجتمع، وأنه لا مفترق منه إلا وهو موهوم فيه الائتلاف إلى غيره من أشكاله، ولا مجتمع منه إلا وهو موهوم فيه الافتراق، وأنه متى عُدِمَ أحدهما عُدِمَ الآخر معه، وأنه إذا اجتمع الجزءان منه بعد الافتراق فمعلوم أن اجتماعهما حادثٌ فيهما بعد أن لم يكن، وأن الافتراق إذا حدث فيهما بعد الاجتماع فمعلوم أن الافتراق فيهما حادث بعد أن لم يكن. وإذا كان الأمر في العالم من شيء كذلك، وكان حكم ما لم يشاهد وما هو من جنس ما شاهدنا في معنى جسم أو قائم بجسم، وكان ما لم يخل من الحدث لا شك أنه مُحَدَّثٌ بتأليف مؤلِّفٍ له إن كان مجتمعاً، وتفريق مفرق له إن كان مفترقاً، وكان معلوماً بذلك أن جامع ذلك إن كان مجتمعاً،

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: إِذَا كَانَ الْعَالَمُ حَادِثًا فَهَلْ أَحَدَتْ نَفْسُهُ بِنَفْسِهِ؟ أَوْ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ أَحَدَتْهُ؟

فَقُلْ لَهُ: لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحَدِّثٍ أَحَدَتْهُ، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يُحَدِّثَ نَفْسُهُ بِنَفْسِهِ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ اجْتِمَاعِ الضَّدَيْنِ وَهُمَا: الْاِسْتِثْوَاءُ، وَالرُّجْحَانُ مِنْ غَيْرِ مُرَجِّحٍ. وَإِذَا قِيلَ لَكَ: وَهَذَا الْمُحَدِّثُ الَّذِي أَحَدَتْ الْعَالَمَ هَلْ هُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ؟ أَوْ جَائِزُ الْوُجُودِ؟

فَقُلْ لَهُ: هُوَ وَاجِبُ الْوُجُودِ قَطْعًا، وَيَسْتَحِيلُ أَنْ يَكُونَ جَائِزَ الْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ جَائِزَ الْوُجُودِ لَكَانَ حَادِثًا، فَيَقْتَضِي إِلَى مُحَدِّثٍ، وَذَلِكَ الْمُحَدِّثُ يَفْتَقِرُ إِلَى مُحَدِّثٍ أَيْضًا، وَهَكَذَا، وَيُلْزَمُ إِمَّا الدَّوْرُ أَوْ التَّسْلُسُ، وَهُمَا مُحَالَانِ، وَبَيَانُ اسْتِحَالَتِهِمَا يَأْتِي فِي بُرْهَانِ الْقَدَمِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ومفرقه إن كان مفترقا: مَنْ لَا يُشَبِّهُهُ، وَمَنْ لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْاجْتِمَاعُ وَالْاِفْتِرَاقُ، وَهُوَ الْوَاحِدُ الْقَادِرُ الْجَامِعُ بَيْنَ الْمُخْتَلِفَاتِ، الَّذِي لَا يُشَبِّهُهُ شَيْءٌ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ. فَيَبَيَّنُ بِمَا وَصَفْنَا أَنْ بَارِئَ الْأَشْيَاءِ وَمَحْدُوثَهَا كَانَ قَبْلَ كُلِّ شَيْءٍ، وَأَنَّ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالزَّمَانَ وَالسَّاعَاتِ مُحَدَّثَاتٌ، وَأَنَّ مُحَدِّثَهَا الَّذِي يُدَبِّرُهَا وَيَصْرِفُهَا قَبْلَهَا؛ إِذْ كَانَ مِنَ الْمَحَالِ أَنْ يَكُونَ شَيْءٌ يُحَدِّثُ شَيْئًا إِلَّا وَمُحَدِّثُهُ قَبْلَهُ، وَأَنَّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ذَكَرَهُ: ﴿أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْآيِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ۖ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ ۚ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ ۚ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ۚ﴾ [الغاشية: ١٧ - ٢٠] لأَبْلَغِ الْحُجَجِ وَأَدْلِ الدَّلَائِلِ لِمَنْ فَكَّرَ بِعَقْلِ وَاعْتَبَرَ بِفَهْمٍ عَلَى قَدَمِ بَارِئِهَا وَحُدُوثِ كُلِّ مَا جَانَسَهَا، وَأَنَّ لَهَا خَالِقًا لَا يُشَبِّهُهَا. تاريخ الطبري. (ج ١ / ص ٢٨)

وَقَدْ أَجْمَعَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ عَلَى أَنَّهُ لَا وَاجِبَ الوجودِ إِلَّا اللهُ تَعَالَى، فَثَبَّتَ أَنَّهُ هُوَ
الَّذِي أَوْجَدَ الْعَالَمَ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الْبَرْهَانِ عَلَى قِدَمِهِ تَعَالَى

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ الْقِدَمِ لَهُ تَعَالَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ قَدِيمًا لَكَانَ حَادِثًا، وَبَيَانُ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ
مَوْجُودٍ إِمَّا أَنْ يَكُونَ قَدِيمًا أَوْ حَادِثًا، وَإِذَا كَانَ حَادِثًا - تَعَالَى اللهُ عَنْ ذَلِكَ عُلُوًّا
كَبِيرًا - لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ كُلَّ حَادِثٍ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُحْدِثٍ، ثُمَّ نَنْقُلُ
الْكَلَامَ إِلَى ذَلِكَ الْمُحْدِثِ، فَتَقُولُ: هُوَ حَادِثٌ أَيْضًا مِثْلَ الْأَوَّلِ، إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا،
فَإِنْ وَقَفَ الْعَدَدُ لَزِمَ الدَّوْرُ، وَإِنْ لَمْ يَقِفِ الْعَدَدُ لَزِمَ التَّسْلُسُ، وَالدَّوْرُ وَالتَّسْلُسُ
عَلَيْهِ مُحَالَانِ، وَمَا أَدَّى إِلَيْهِمَا إِلَّا الْحُدُوثُ، فَيَكُونُ مُحَالًا؛ لِأَنَّ مَا أَدَّى إِلَى الْمُحَالِ
مُحَالٌ. وَإِذَا اسْتَحَالَ الْحُدُوثُ عَلَى اللَّهِ ثَبَّتَ لَهُ الْقِدَمُ، وَهُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَإِنَّمَا كَانَ الدَّوْرُ مُحَالًا لِمَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ خَالِقًا مَخْلُوقًا، وَذَلِكَ لَا
يُعْقَلُ.

وَإِنَّمَا كَانَ التَّسْلُسُ مُحَالًا لِأَنَّهُ يُؤَدِّي إِلَى فَرَاغٍ مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ، وَذَلِكَ جَمْعُ بَيْنِ
الضَّدَيْنِ لِأَنَّ قَوْلَنَا: «فَرَاغٌ» يَسْتَدْعِي النِّهَايَةَ، وَقَوْلُنَا: «لَا نِهَايَةَ لَهُ» يَسْتَدْعِي عَدَمَ
النِّهَايَةِ، وَذَلِكَ مُحَالٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى وُجُوبِ الْبَقَاءِ لَهُ تَعَالَى

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ بَقَائِهِ تَعَالَى؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وُجُوبُ الْقَدَمِ لَهُ تَعَالَى لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْعَقْلِيَّةَ أَنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ قَدَمُهُ اسْتَحَالَ عَدَمُهُ⁽¹⁾، وَمَوْلَانَا - جَلَّ وَعَزَّ - ثَبَتَ لَهُ الْقَدَمُ بِالْبُرْهَانِ الْقَاطِعِ، فَيَجِبُ لَهُ الْبَقَاءُ، وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِ الْفَنَاءُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ⁽²⁾.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ مُخَالَفَتِهِ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ؟

-
- (1) قال الإمام السنوسي في بيان استحالة عدم القديم: وَجْهُهُ أَنَّهُ لَوْ انْعَدَمَ لَكَانَ وَجُودُهُ جَائِزًا؛ لِقَبُولِهِ الوجود والعدم على هذا التقدير، فيحتاج وجوده الواقع بدلا من العدم الجائز إلى الفاعل، فيكون هذا القديم محدثا، وهو تناقض. (المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد، ص 152)
- (2) ويقال أيضا في إثبات وجوب البقاء لله ﷻ: لَوْ لَحِقَهُ تَعَالَى الْعَدَمُ بَعْدَ الْوُجُودِ لَكَانَتْ ذَاتُهُ تَقْبَلُهَا، لَكِنْ قَبُولُهُ تَعَالَى لَهَا مُحَالٌ؛ إِذْ لَوْ قَبِلَهَا لَكَانَ مُسْتَوِينَ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ، لَكِنْ اسْتَوَاؤُهُمَا مُحَالٌ؛ إِذْ لَوْ اسْتَوَايَا لَافْتَقَرَا إِلَى مَرَجَحٍ لِأَنَّ أَحَدَ الْمُسَاوِينَ لَا يَتَرَجَّحُ عَلَى الْآخَرِ بَلَا مَرَجَحٍ، لَكِنْ افْتِقَارُهُ تَعَالَى مُحَالٌ؛ إِذْ لَوْ افْتَقَرَا لَكَانَ حَادِثًا لِلتَّلَازُمِ بَيْنَ الْافْتِقَارِ وَالْحَدُوثِ، لَكِنْ حَدُوثُهُ تَعَالَى مُحَالٌ؛ إِذْ لَوْ كَانَ حَادِثًا لَافْتَقَرَا عَنْهُ الْقَدَمُ؛ إِذْ لَا وَاسِطَةَ بَيْنَهُمَا، لَكِنْ انْتِفَاءُ الْقَدَمِ عَنْهُ مُحَالٌ لَمَّا مَرَّ مِنَ الْبُرْهَانِ، فَمَا أَدَّى إِلَيْهِ مِنْ حَدُوثِ الْإِلَهِ مُحَالٌ، فَيَكُونُ مُحَالًا. (حاشية الشنواني على شرح الشيخ عبد السلام اللقاني على الجوهرية، مخ/ ص 53)

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ الْعَقْلُ وَالنَّقْلُ:

- أَمَّا الْعَقْلُ فَلِأَنَّهُ لَوْ مَآثِلَ شَيْئًا مِنَ الْحَوَادِثِ لَكَانَ حَادِثًا مِثْلَهَا، وَالْحُدُوثُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وُجُوبِ قَدَمِهِ - تَعَالَى - وَبَقَائِهِ.

- وَأَمَّا النَّقْلُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ ﴿١١﴾
[الشورى: ١١]، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ الْمَحَلِّ وَعَلَى اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ
الْمُخَصَّصِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى اسْتِغْنَائِهِ تَعَالَى عَنِ الْمَحَلِّ، أَيْ: عَنْ ذَاتٍ أُخْرَى؟
فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ احتَاجَ إِلَى ذَاتٍ لَكَانَ صِفَةً؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى
الذَّاتِ إِلَّا مَنْ كَانَ صِفَةً، وَمَوْلَانَا تَعَالَى لَيْسَ بِصِفَةٍ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صِفَةً - تَعَالَى اللَّهُ
عَنْ ذَلِكَ - لَا تَقُومُ بِهِ صِفَاتُ الْمَعَانِي وَلَا الْمَعْنَوِيَّةُ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ الْوُجُودِيَّةَ لَا
تَقُومُ بِصِفَةٍ وَجُودِيَّةٍ؛ لِمَا يُلْزَمُ عَلَيْهِ مِنْ قِيَامِ الْمَعْنَى بِالْمَعْنَى، وَقِيَامِ الْمَعْنَى
بِالْمَعْنَى مُحَالٌ، وَإِذَا انْتَفَتْ صِفَاتُ الْمَعَانِي وَالْمَعْنَوِيَّةِ انْتَفَى الْعَالَمُ، كَيْفَ وَالْعَالَمُ
مُشَاهِدٌ بِالْعِيَانِ؟!

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ اسْتِغْنَائِهِ عَنِ الْمُخَصَّصِ، أَيْ: الْفَاعِلِ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ احتَاجَ إِلَى مُخَصَّصٍ لَكَانَ حَادِثًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى الْمُخَصَّصِ إِلَّا مَنْ كَانَ حَادِثًا، وَالْحُدُوثُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَجُوبِ قَدَمِهِ تَعَالَى وَبَقَائِهِ.

فَنَبَتْ بِهِذَيْنِ الْبُرْهَانَيْنِ أَنَّهُ تَعَالَى ذَاتٌ مَوْصُوفٌ بِصِفَاتِ الْمَعَانِي، غَنِيٌّ عَنِ الْمَحَلِّ وَالْمُخَصَّصِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى أَنَّ ذَاتَ مَوْلَانَا الْعَلِيَّةَ لَا تَرْكِبُ فِيهَا، وَعَلَى أَنَّهُ لَيْسَ ثَمَّ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ، وَعَلَى أَنَّهُ لَا مُؤَثَّرٌ فِي فِعْلِ مِنَ الْأَفْعَالِ غَيْرُ اللَّهِ إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ ذَاتَ مَوْلَانَا الْعَلِيَّةَ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً مِنْ جَوَاهِرٍ كَثَرَكِبِ ذَوَاتِنَا؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ كَانَتْ ذَاتُهُ تَعَالَى مُرَكَّبَةً مِنْ جَوْهَرَيْنِ مَثَلًا لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ يَكُونَ كُلُّ جَوْهَرٍ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ أَمْ لَا: - فَإِنْ كَانَ كُلُّ جَوْهَرٍ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ لَزِمَ تَعَدُّدُ الْإِلَهِ، وَتَعَدُّدُ الْإِلَهِ مُحَالٌ.

- وَإِنْ كَانَ بَعْضُ الْجَوَاهِرِ مَوْصُوفًا بِصِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ وَبَعْضُهَا لَيْسَ مَوْصُوفًا لَزِمَ الْإِفْتِقَارُ إِلَى الْمُخَصَّصِ، فَيَقَالُ: مَنْ خَصَّصَ هَذَا الْجَوْهَرَ بِصِفَاتِ الْأُلُوْهِيَّةِ دُونَ هَذَا؟ وَالاحتِياجُ إِلَى الْمُخَصَّصِ يُؤْذِنُ بِالْحُدُوثِ، وَالْحُدُوثُ عَلَى اللَّهِ مُحَالٌ. فَدَلَّلْنَا هَذَا الْبُرْهَانُ عَلَى أَنَّ ذَاتَهُ الْعَلِيَّةَ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةً كَثَرَكِبِ ذَوَاتِنَا، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ، وَلَيْسَ ثَمَّ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ؟
 فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وَجُودُ الْعَالَمِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ ثَمَّ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ لَا يَخْلُقُ إِلَّا مَا
 أَنْ يُوجَدَ عَيْنَ مَا أُوْجَدَ مَوْلَانَا، أَوْ يُوجَدَ غَيْرَ مَا أُوْجَدَ مَوْلَانَا:
 - فَإِنْ أُوْجَدَ عَيْنَ مَا أُوْجَدَ مَوْلَانَا لَزِمَ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ، وَتَحْصِيلُ الْحَاصِلِ
 مُحَالٌ.

- وَإِنْ أُوْجَدَ غَيْرَ مَا أُوْجَدَ مَوْلَانَا لَزِمَ عَجْزُهُمَا مَعًا؛ لِأَنَّ مَا أُوْجَدَهُ هَذَا قَدْ
 فَاتَ ذَاكَ، وَمَا أُوْجَدَهُ ذَاكَ قَدْ فَاتَ هَذَا، وَعَجْزُ الْإِلَهِ مُحَالٌ، وَإِذَا عَجَزَا عَلَى مُمَكِّنٍ
 وَاحِدٍ لَزِمَ عَجْزُهُمَا عَلَى سَائِرِ الْعَالَمِ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ مُمَكِّنٍ وَمُمَكِّنٍ، فَيَلْزِمُ أَنْ لَا
 عَالَمَ، كَيْفَ وَالْعَالَمُ مُشَاهَدٌ بِالْعِيَانِ؟!
 فَوُجُودُ الْعَالَمِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّهَ وَاحِدٌ فِي مُلْكِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَطْلُوبُ.
 وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ جَمِيعَ الْكَائِنَاتِ لَا تَأْثِيرَ لَهَا بِذَاتِهَا وَلَا بِقُوَّةِ
 جُعِلَتْ فِيهَا؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تُؤَثِّرُ بِذَاتِهَا لَكَانَتْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ اللَّهِ
 تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَجِبُ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!
 وَلَوْ كَانَتْ مُؤَثِّرَةً بِقُوَّةِ جُعِلَتْ فِيهَا لَزِمَ أَنْ يَفْتَقِرَ مَوْلَانَا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ
 إِلَى وَاسِطَةٍ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟! وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

فَصْلٌ

فِي إِقَامَةِ الْبُرْهَانِ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِالْقُدْرَةِ وَالْإِرَادَةِ وَالْعِلْمِ وَالْحَيَاةِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى اتِّصَافِهِ تَعَالَى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَرْبَعَةِ؟
فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ وُجُودُ الْعَالَمِ؛ إِذْ لَوْ انْتَفَتِ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَانْتَفَى
الْعَالَمُ⁽¹⁾، كَيْفَ وَالْعَالَمُ مُشَاهِدٌ بِالْعِيَانِ؟!

فَلَوْ انْتَفَتِ الْقُدْرَةُ لَخَلَفَهَا ضِدُّهَا وَهُوَ الْعَجْزُ، وَالْعَاجِزُ لَا يُوجِدُ شَيْئاً⁽²⁾.
وَلَوْ انْتَفَتِ الْإِرَادَةُ لَخَلَفَهَا ضِدُّهَا وَهُوَ عَدَمُ الْإِرَادَةِ، وَغَيْرُ الْمُرِيدِ لَا يُوجِدُ
شَيْئاً.

وَلَوْ انْتَفَى الْعِلْمُ لَخَلَفَهُ ضِدُّهُ وَهُوَ الْجَهْلُ، وَالْجَاهِلُ لَا يُوجِدُ شَيْئاً.
وَلَوْ انْتَفَتِ الْحَيَاةُ لَخَلَفَهَا ضِدُّهَا وَهُوَ الْمَوْتُ، وَالْمَيِّتُ لَا يُوجِدُ شَيْئاً، وَاللَّهُ
تَعَالَى أَعْلَمُ.

(1) لا شك أن وجود العالم متوقف على اتصاف محدثه بهذه الصفات ضرورة أنه أثر لقدرته، وتأثيرها تابع
لِلْإِرَادَةِ الَّتِي خَصَّصَتْهُ بِالْوُجُودِ دُونَ الْعَدَمِ الْمُسَاوِي لَهُ، وَالْإِرَادَةُ عَلَى وَفْقِ الْعِلْمِ لِامْتِنَاعِ تَوَجُّهَهَا إِلَى
الْمَجْهُولِ، وَلَا يَتَصِفُ بِهَذِهِ الصِّفَاتِ مَنْ لَيْسَ بِحَيٍّ، إِذْ هِيَ الْمُصَحَّحَةُ لِلْإِتِّصَافِ بِهَا، فَوَجِبَ كَوْنُهُ
تَعَالَى مُتَّصِفاً بِجَمِيعِهَا وَإِلَّا لَمْ يُوجَدْ شَيْءٌ مِنَ الْعَالَمِ، وَقَدْ وَجِدَ.

(2) ونظم هذا البرهان أن يقال: لو لم يكن تعالى قادراً لما أوجد شيئاً من العالم، لكن عدم وجود العالم محال.
أما الاستثنائية فضرورية، وأما بيان الملازمة فلأنه لو لم يكن قادراً كان عاجزاً، والعاجز لا يتأتى منه
الفعل. وحاصل ما قصد في هذا الدليل أن يقال: لو لم يتأت منه كل من الفعل والترك - الذي هو معنى
القدرة - فلا يخلو إما أن يمتنع عليه الترك أو يمتنع عليه الفعل، فإن امتنع عليه الترك كان علة أو طبيعة
فيلزم أن يكون العالم قديماً، وهو محال. وإن امتنع منه الفعل كان عاجزاً، فيلزم أن لا يوجد شيء من
العالم، كيف وقد قام الدليل على افتقار كل ما سواه تعالى إليه. وإذا استحال اللازم بقسميه استحال
الملزوم، وهو نقيض المطلوب، فيكون المطلوب حقاً. (حاشية الشيخ محمود مقديش على شرح الإمام
السنوسي على الوسطى، ج 1/ ص 259)

فَصْلٌ

فِي وُجُوبِ السَّمْعِ لَهُ تَعَالَى وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى وُجُوبِ هَذِهِ الصِّفَاتِ الثَّلَاثَةِ لِمَوْلَانَا؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ.

أَمَّا الْكِتَابُ فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (١١)

[الشورى: ١١]، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ (١٦٤) [النساء: ١٦٤].

وَأَمَّا السُّنَّةُ فَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمَّ وَلَا غَائِبًا، وَلَكِنْ تَدْعُونَ سَمِيعًا

بَصِيرًا»^(١).

وَأَمَّا الْإِجْمَاعُ فَقَدْ اجْتَمَعَتْ أَهْلُ السُّنَّةِ عَلَى أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ مُتَكَلِّمٌ.

وَإِذَا قِيلَ لَكَ: مَا دَلِيلُكَ عَلَى أَنَّ اللَّهَ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ

وَلَا تَرْكُهُ؟

فَقُلْ لَهُ: الدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ عَقْلًا أَوْ

اسْتِحْالًا عَقْلًا لَانْتَقَلَ الْمُمْكِنُ وَاجِبًا أَوْ مُسْتَحِيلًا، وَذَلِكَ لَا يُعْقَلُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب الدعوات، باب الدعاء إذا علا عقبة

فَصْلٌ

فِي الْكَلَامِ عَلَى مَا يَحِبُّ فِي حَقِّ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَمَا يَسْتَحِيلُ
عَلَيْهِمْ وَمَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ

أَمَّا مَا يَحِبُّ فِي حَقِّهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَالصِّدْقُ⁽¹⁾، وَالْأَمَانَةُ وَهِيَ
حِفْظُ جَمِيعِ الْجَوَارِحِ الظَّاهِرَةِ وَالْبَاطِنَةِ مِنَ الْوُقُوعِ فِي الْمُخَالَفَةِ⁽²⁾، وَالتَّبْلِيغُ لِكُلِّ
مَا أُمِرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلخَلْقِ.

(1) قال الإمام السنوسي في شرح واسطة السلوك: الصِّدْقُ: هو مطابقة الخبر لما في نفس الأمر. وبرهان وجوب الرسل صلوات الله عليهم وسلامه أنه لما ثبت تصديق مولانا جل وعلا لهم بالمعجزة التي تنزلت منه تبارك وتعالى منزلة التصديق بالكلام، فلو وقع الكذب من الرسل عليهم الصلاة والسلام للزم الكذب في خبره جل وعلا الذي صدقهم به لأن تصديق الكاذب كذب لكن الكذب على المولى تبارك وتعالى مستحيل لأن خبره جل وعلا على وفق علمه؛ إذ الموصوف بهما واحد لا تعدد فيه ولا تجزئة، والعلم لا يحتمل النقيض بوجه، فالكلام الذي هو على وفقه لا يحتمل النقيض بوجه.

(2) وبرهان وجوب حفظ جميع الجوارح للرسل عليهم الصلاة والسلام أنا لو جوزنا أن يقع في أفعالهم ما هو محرم أو مكروه لزم أن يجمع في ذلك الفعل المحرم أو المكروه الإذن في فعلها أخذًا من قاعدة الترغيب في متابعة الرسل والحض على الاقتداء بهم، وعدم الإذن لما فرض منها على هذا التقدير الفاسد من التحريم والكراهة، وذلك جمع بين متنافيين.

وَيَجِبُ فِي حَقِّهِمُ الْفَطَانَةُ، وَالذُّكُورِيَّةُ، وَالْحَرِّيَّةُ، وَأَنْ يَكُونُوا أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِمْ
وَأَكْمَلَهُمْ عَقْلاً وَفِطْنَةً وَذَكَاءً وَقُوَّةً رَأْيٍ.

وَأَنْ يَكُونُوا مَعْصُومِينَ مِنَ الْكِبَائِرِ وَمِنَ الصَّغَائِرِ وَلَوْ سَهَوَا عَلَى الصَّحِيحِ.
وَأَنْ يَكُونُوا سَالِمِينَ مِنَ الْأَمْرَاضِ الَّتِي تُنْفَرُ عَنْهُمْ حَالُ النُّبُوَّةِ، كَالْجُنُونِ
وَالْجُدَامِ وَالْبَرَصِ وَالْعَمَى وَالزَّرْحِ.

وَأَنْ يَكُونُوا سَالِمِينَ مِنْ دَنَاءَةِ صُنْعَةِ كَحْجَامَةٍ.

وَأَنْ يَكُونُوا سَالِمِينَ مِنْ قَلَّةِ مُرُوءَةٍ كَالْأَكْلِ فِي الطَّرِيقِ.

وَأَمَّا مَا يَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَالْكَذِبُ، لَا عَمْدًا وَلَا
سَهْوًا، لَا فِيمَا أُمُرُوا بِتَبْلِيغِهِ، وَلَا فِي غَيْرِهِ.

وَيَسْتَحِيلُ فِي حَقِّهِمُ الْخِيَانَةُ، فَلَا يَفْعَلُونَ مُحَرَّمًا إِجْمَاعًا، وَلَا مَكْرُوهًا عَلَى
الصَّحِيحِ.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمْ كِتْمَانُ شَيْءٍ مِمَّا أُمُرُوا بِتَبْلِيغِهِ لِلْخَلْقِ.

وَيَسْتَحِيلُ عَلَيْهِمُ الْبَلَّةُ وَالْغَفْلَةُ.

وَأَمَّا مَا يَجُوزُ فِي حَقِّهِمْ - عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فَلَا عَرَاضَ الْبَشَرِيَّةِ الَّتِي لَا
تُؤَدِّي إِلَى نَقْصٍ فِي مَرَاتِبِهِمُ الْعَلِيَّةِ، كَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالْبَيْعِ، وَالشِّرَاءِ، وَالنِّكَاحِ
فِي الْحَلَالِ، وَالْأَمْرَاضِ الْخَفِيفَةِ الَّتِي لَا تَضُرُّ بِهِمْ.

فَصْلٌ

فِي مَعْنَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ

اعْلَمْ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ أَنْ يَعْتَنِيَ بِهَذِهِ الْكَلِمَةِ الْمُسَرِّقَةِ، وَيَعْرِفَ مَعْنَاهَا
وَالْأَلَا لَمْ يَتَنَفَّعْ بِهَا، وَلَا شَكَّ أَنَّهَا اشْتَمَلَتْ عَلَى نَفْيٍ وَإِثْبَاتٍ، وَالنَّفْيُ مُنْصَبٌّ عَلَى غَيْرِ
اللَّهِ، وَالْمُثَبِّتُ هُوَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلَا بُدَّ فِي مَعْرِفَةِ «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» مِنْ مَعْرِفَةِ الْإِلَهِ وَالْأُلُوْهِيَّةِ.

أَمَّا «الْإِلَهِ» فَهُوَ الْمُسْتَغْنَى عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ، وَالْمُفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ،
وَهَذَا الْمَعْنَى خَاصٌّ بِاللَّهِ تَعَالَى لَا يُوجَدُ فِي غَيْرِهِ.

وَأَمَّا الْأُلُوْهِيَّةُ فَهِيَ اسْتِغْنَاءُ الْإِلَهِ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَافْتِقَارُ كُلِّ مَا عَدَاهُ⁽¹⁾.

(1) الألوهية: عبارة عن كون وجود مولانا - جل وعز - واجبا غنيا عن الفاعل، وأن كل ما سواه مفتقر إليه. وإن شئت قلت: الألوهية: هي استغناء مولانا - جل وعز - عن غيره، واحتياج كل ما سواه إليه. وبالجملة فهي عبارة عن كونه خالقا وليس بمخلوق. ولا نزاع بين أهل الإسلام في أن تدبير العالم كله، وخلق الأجسام، واستحقاق العبادة، وقدم الذات القائمة بنفسها، كلها من خواص الألوهية، ومعرفة سائر الخواص تتوقف على تحقيق مذهب أهل السنة. ثم الخواص منها ما هو شرعي كاستحقاق العبادة من الصلاة والزكاة والحج ونحو ذلك، ومنها ما هو عقلي كوجوب القدم والبقاء له تعالى في ذاته وصفاته (شرح الإمام السنوسي على العقيدة الوسطى، ص 208)

فَمَعْنَى «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»: لَا مُسْتَغْنِيًّا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ إِلَّا اللَّهُ.

فَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا: «لَا مُسْتَغْنِيًّا عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ» إِحْدَى عَشَرَ صِفَةً وَاجِبَةً، وَهِيَ: الوجود، والقُدَم، والبقاء، ومُخَالَفَتُهُ تَعَالَى لِلْحَوَادِثِ، وَقِيَامُهُ تَعَالَى بِنَفْسِهِ؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَحِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ حَادِثًا فَيَفْتَقِرُ إِلَى مُحْدِثٍ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَ الاستِغْنَاءِ السَّمْعُ، وَالْبَصَرُ، وَالْكَلَامُ، وَكَوْنُهُ سَمِيعًا، بَصِيرًا، مُتَكَلِّمًا؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَحِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَكَانَ مُتَّصِفًا بِأَضْدَادِهَا، وَأَضْدَادُهَا نَقَائِصُ، فَيَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَدْفَعُ عَنْهُ هَذَا النِّقْصَ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَ الاستِغْنَاءِ تَنَزُّهُهُ عَنِ الْأَغْرَاضِ فِي الْأَفْعَالِ وَالْأَحْكَامِ وَإِلَّا لَزِمَ افْتِقَارُهُ إِلَى مَا يُحْصَلُ غَرَضُهُ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا يَحِبُّ عَلَيْهِ تَعَالَى فِعْلُ شَيْءٍ مِنَ الْمُمْكِنَاتِ وَلَا تَرْكُهُ؛ إِذْ لَوْ وَجَبَ عَلَيْهِ فِعْلُ شَيْءٍ مِنْهَا - كَالثَّوَابِ مَثَلًا - لَكَانَ مُفْتَقِرًا إِلَى ذَلِكَ الثَّوَابِ لِيَتَكَمَّلَ بِهِ، إِذْ لَا يَحِبُّ فِي حَقِّهِ تَعَالَى إِلَّا مَا هُوَ كَمَا لَهُ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَ قَوْلِنَا: «وَمُفْتَقِرًا إِلَيْهِ كُلُّ مَا عَدَاهُ» تِسْعُ صِفَاتٍ، وَهِيَ الْحَيَاةُ، وَالْقُدْرَةُ، وَالْإِرَادَةُ، وَالْعِلْمُ، وَكَوْنُهُ حَيًّا، وَقَادِرًا، وَمُرِيدًا، وَعَالِمًا؛ إِذْ لَوْ لَمْ تَحِبْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَمَا أَوْجَدَ شَيْئًا مِنَ الْعَالَمِ، فَلَا يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ شَيْءٌ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَحِبُّ أَنْ يَفْتَقِرَ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا الْوَحْدَانِيَّةُ؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَعَهُ ثَانٍ فِي الْأُلُوْهِيَّةِ لَمَا افْتَقَرَ إِلَيْهِ شَيْءٌ لِلزُّرُومِ عَجَزَهِمَا حِينَئِذٍ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟!

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا حَدُوثُ الْعَالَمِ بِأَجْمَعِهِ؛ إِذْ لَوْ كَانَ شَيْءٌ مِنْهُ قَدِيمًا لَزِمَ أَنْ يَسْتَغْنِيَ ذَلِكَ الشَّيْءُ عَنْ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ.

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ أَيْضًا أَنَّهُ لَا تَأْثِيرَ لَشَيْءٍ مِنَ الْكَائِنَاتِ، لَا بِذَاتِهِ، وَلَا بِقُوَّةِ جُعِلَتْ فِيهِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ تُؤَثِّرُ بِذَاتِهَا لَكَانَتْ مُسْتَغْنِيَةً عَنِ اللَّهِ تَعَالَى، كَيْفَ وَهُوَ الَّذِي يَفْتَقِرُ إِلَيْهِ كُلُّ مَا سِوَاهُ؟! وَلَوْ كَانَتْ تُؤَثِّرُ بِقُوَّةِ جُعِلَتْ فِيهَا لَلَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَوْلَانَا مُفْتَقِرًا فِي إِيجَادِ بَعْضِ الْأَفْعَالِ إِلَى وَاسِطَةٍ، كَيْفَ وَهُوَ الْغَنِيُّ عَنْ كُلِّ مَا سِوَاهُ؟!

وَأَمَّا قَوْلُنَا: «مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ» لَا شَكَّ أَنْ آخِرَ الْكَلِمَةِ هَذِهِ يَشْتَمِلُ عَلَى إِبْطَاتِ الرِّسَالَةِ لِسَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ ﷺ، فَهُوَ رَسُولُ اللَّهِ قَطْعًا، وَلَا شَكَّ أَنَّهُ صَادِقٌ فِي دَعْوَاهُ الرِّسَالَةَ، وَصَادِقٌ فِي كُلِّ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ بِدَلِيلِ الْمُعْجَزَاتِ ⁽¹⁾ الَّتِي ظَهَرَتْ عَلَى يَدِهِ، إِذْ لَا تَظْهَرُ إِلَّا عَلَى يَدَيْ صَادِقٍ، وَلَوْ كَانَ كَاذِبًا لَمَا ظَهَرَتْ عَلَى يَدَيْهِ.

(1) قال الإمام السنوسي: لَمَّا كَانَتْ دَعْوَى النُّبُوَّةِ تَقَعُ مِنَ الصَّادِقِ وَالْكَاذِبِ، تَفْضِلُ مَوْلَانَا جَلَّ وَعَزَّ مِنْ عَظِيمِ كَرَمِهِ وَسَعَةِ فَضْلِهِ بِأَنْ أَيْدِ سُبْحَانِهِ بِمَحْضِ فَضْلِهِ الصَّادِقُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى صِدْقِهِ، بِحَيْثُ لَا يَسْتَرِيبُ مَعَ ذَلِكَ فِي صِدْقِهِ إِلَّا مَنْ حَقَّتْ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ وَابْتُلِيَ بِالْخَذْلَانِ وَالطَّرْدِ عَنْ كُلِّ خَيْرٍ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ، وَهَذَا الَّذِي أَيْدَهُمْ بِهِ جَلَّ وَعَزَّ لِلدَّلَالَةِ عَلَى صِدْقِهِمْ هُوَ الْمُسَمَّى فِي اصْطِلَاحِ الْمُتَكَلِّمِينَ بِالْمُعْجَزَةِ، وَحَقِيقَتُهَا فِي عَرَفِهِمْ أَنَّهَا أَمْرٌ خَارِقٌ لِلْعَادَةِ مَقْرُونٌ بِالتَّحْدِي مَعَ عَدَمِ الْمَعَارِضَةِ. (المنهج السديد في شرح كفاية المريد في علم التوحيد، ص 315، 316)

وَمِنْ جُمْلَةٍ مَا أَخْبَرَنَا بِهِ الْإِيمَانُ بِجَمِيعِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ، وَالْإِيمَانُ بِجَمِيعِ الْمَلَائِكَةِ وَالْإِيمَانُ بِالْكِتَابِ السَّمَاوِيِّ، وَالْإِيمَانُ بِالْيَوْمِ
الْآخِرِ، وَبِالْبَعْثِ لِعَيْنِ هَذَا الْجَسَدِ، وَبِالْحَشْرِ، وَالصَّرَاطِ، وَالْمِيزَانِ، وَبِالْجَنَّةِ،
وَالنَّارِ، وَالشَّفَاعَةِ الْعُظْمَى لِلْعَصَاةِ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ، وَالْحَوْضِ، وَبِأَخَذِ الصُّحُفِ،
كُلُّ ذَلِكَ حَقٌّ لَا شَكَّ فِيهِ لِأَنَّهُ أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ، وَكُلُّ مَا أَخْبَرَ بِهِ الصَّادِقُ فَهُوَ حَقٌّ
يَحِبُّ الْإِيمَانُ بِهِ، فَهَذِهِ يَحِبُّ الْإِيمَانُ بِهَا.

وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ وَجُوبُ صِدْقِ الرُّسُلِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَاسْتِحَالَةُ
الْكَذِبِ عَلَيْهِمْ، وَوُجُوبُ الْأَمَانَةِ لَهُمْ، وَاسْتِحَالَةُ الْخِيَانَةِ عَلَيْهِمْ، وَجَوَازُ الْأَعْرَاضِ
الْبَشَرِيَّةِ عَلَيْهِمْ، إِذْ ذَاكَ لَا يَقْدَحُ فِي رَسُولَتِهِمْ وَعُلُوُّ مَنْزِلَتِهِمْ عِنْدَ اللَّهِ، بَلْ ذَلِكَ مِمَّا
يَزِيدُ فِيهَا.

فَعَلَى الْعَاقِلِ أَنْ يُكْثِرَ مِنْ هَذِهِ الْكَلِمَةِ الشَّرِيفَةِ، مُسْتَحْضِراً مَعْنَاهَا، فَإِنَّهُ يَنْتَفِعُ
بِهَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، أَمَّا تَنَا اللَّهُ عَلَيْهَا بِجَاهِ سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَدَدَ مَا
ذَكَرَهُ الذَّاكِرُونَ وَغَفَلَ عَنْ ذِكْرِهِ الْغَافِلُونَ، ﴿سُبْحَنَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ
(١٨٠) وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ (١٨١) وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٨٢)﴾ [الصفات: ١٨٠ - ١٨٢] .

وكتبه العبد الفقير إلى الله عمر بن علي بن أحمد المحجوبي الشافعي في اليوم
الثامن والعشرين من رجب سنة 1240 هـ